

Distr.
GENERAL

A/48/227
26 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٦٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة
في ميدان التحقق

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		مقدمة	-	أولا -
٣		المعلومات الواردة من الحكومات	-	ثانيا -
٣		كندا		

أولا - مقدمة

١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ اتخذت الجمعية العامة، القرار ٤٥/٤٧ المعنون "التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق". وتنص الفقرات ١ إلى ٤ منه على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

..."

١" - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة المتعمقة لدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق؛

٢" - تشجع الدول الأعضاء على مواصلة إيلاء النظر النشط للتوصيات الواردة في الفصل الختامي من الدراسة وعلى مساعدة الأمين العام في تنفيذها حسب الاقتضاء؛

٣" - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، على سبيل متابعة الدراسة المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق وبالنظر إلى التطورات الهامة التي شهدتها العلاقات الدولية منذ تلك الدراسة، بالتماس آراء الدول الأعضاء بشأن ما يلي:

"(أ) الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة؛

"(ب) الكيفية التي يستطيع بها التحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح أن ييسر أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع؛

"(ج) الإجراءات الإضافية المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق بما في ذلك الدراسات الأخرى التي تجريها الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع؛

٤" - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين؛

..."

٢ - ويقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٧.

٣ - ووفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٧، طلب الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من الدول الأعضاء أن تزوده بالمعلومات ذات الصلة المشار إليها في الفقرة ٣ من القرار. وقد وردت حتى الآن معلومات من كندا. ويتضمن الفرع الثاني هذه المعلومات وستصدر أية معلومات أخرى في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

كندا

[الأصل : بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

١ - تتناول الأمم المتحدة موضوع "التحقق بجميع جوانبه" منذ عام ١٩٨٥. وانصب محط الاهتمام إلى حد بعيد على التحقق من المعاهدات المتفاوض بشأنها رسميا والملزمة قانونا التي تعالج تخفيض الأسلحة أو الحد منها. وأصبح الاهتمام الدولي، بعد زوال الحرب الباردة وفضلا عن الأحداث التي اكتنفت فترة ما بعد حرب الخليج الفارسي، ينصب الآن على التحقق في سياقات شتى تتجاوز التركيز التقليدي على معاهدات "تحديد الأسلحة" هذه. ومن هذه السياقات انتشار أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصالها؛ وعمليات تكديس الأسلحة التقليدية المزعزعة للاستقرار؛ والتدابير الانفرادية المتبادلة لنزع السلاح وانفاذ نزع السلاح أو الحد من الأسلحة بموجب قرارات مجلس الأمن؛ وجهود تنظيم القوات العسكرية كجزء من الأنشطة المحددة لإدارة الصراع. ويوجد في إطار هذه السياقات - التي يمكن تسميتها مجتمعة بعبارة "تحديد الأسلحة" - تركيز مشترك على تدابير تنظيم الأسلحة أو القوات العسكرية؛ وعلى ضرورة زيادة الوضوح ورصد الامتثال. وإذا وضعت هذه التطورات في الاعتبار يبدو من الحكمة، من وجهة نظر كندا، أن تستكمل الأمم المتحدة استكشاف عملية التحقق من خلال دراسة جديدة يعدها فريق من الخبراء يعالج فعلا التحقق بجميع جوانبه بالتأسيس على الأعمال التي أنجزت بالفعل.

٢ - وللتغييرات الكبيرة في البيئة الدولية الحالية آثار هامة على التصورات المتعلقة بتحديد الأسلحة والتحقق. ومن هذه التغييرات ما يلي:

(أ) تنامي القلق إزاء انتشار أسلحة التدمير الشامل وتكنولوجيا الأسلحة فضلا عن زيادة الأسلحة التقليدية زيادة مفرطة ومزعزعة للاستقرار.

(ب) تزايد التسليم بأن حسم الصراعات الاقليمية والمحلية بما فيها الأعمال العدائية فيما بين الدول عامل حاسم لاحتراز تقدم صوب تحقيق السلم والأمن الدوليين مستقبلا على نطاق أوسع.

(ج) نشوء توافق آراء مفاده أن تعزيز دور العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف للسلم والأمن ولا سيما الأمم المتحدة، أمر واجب يمكن تحقيقه.

٣ - وفي وقت يسعى فيه المجتمع الدولي إلى التصدي للتحديات الجديدة التي تجابه السلم والأمن الدوليين تواجه المؤسسات الدولية ولا سيما الأمم المتحدة بمطالب لم يسبق لها مثيل. وترى كندا أن من الجوانب التي لا غنى عنها في إيجاد حلول لهذه التحديات اتباع نهج جديدة لتحديد الأسلحة ورصد الامتثال لتلك التعهدات.

٤ - ويبدو أن البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة تشهد قيام توافق آراء عام مؤداه أن الاتفاقات الرسمية للحد من الأسلحة ونزع السلاح (مثل المعاهدات) مازالت أدوات لها أهميتها في تعزيز الأمن ورصد الامتثال لتلك التعهدات الرسمية مطلب مستمر. فقد أبرمت منذ عام ١٩٨٥ اتفاقات جديدة هامة لتحديد الأسلحة وبصفة خاصة اتفاقات متعددة الأطراف. ومن الوارد أن تبرم اتفاقات رسمية جديدة. ولم يعد يصدق القول بأن الخبرة المكتسبة من التحقق من تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف هي خبرة محدودة.

٥ - ومن المحتمل أيضا أن تزايد اللجوء إلى الترتيبات غير الرسمية لتحديد الأسلحة بما فيها التعهدات الانفرادية والاجراءات المتبادلة. ولم يستكشف بعد أي حد كبير ما إذا كان سيجرى رصد الامتثال لهذه التعهدات وكيفية ذلك.

٦ - وكما يتضح من تقريرين أساسيين للأمين العام: التقرير المعنون "خطة للسلم" (A/47/277-S/24111) والتقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) فقد أصبحت عملية تحديد الأسلحة والبعد الملازم لها أمرا ينظر إليه باطراد في سياقه الأوسع المتمثل في مساهمتهما في السلم والأمن الدوليين. ففي الماضي، كان ينظر في الغالب إلى تلك الجهود من منظور ضيق باعتبارها قاصرة كلية على الاتفاقات الدولية الرسمية الملزمة قانونا، وبالرغم من أن أهميتها ستظل قائمة. ومن هذا المنظور الناشئ يعتبر تحديد الأسلحة أداة هامة لحل الصراعات، يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في إقامة نظام دولي جديد يستند إلى نهج أكثر نشاطا تجاه صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من قبل الأمم المتحدة، ويتسم بزيادة قوة الالتزام بحكم القانون عالميا والحلول التعاونية. وكندا تؤيد بوجه عام وجهات النظر الواردة في هذين التقريرين.

٧ - وفي التقرير المعنون "خطة للسلم" تحدد الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم أهدافا رئيسية لجهود الأمم المتحدة من أجل اتقاء وتسوية الصراعات وصون السلم. وترى كندا أن جهود تحديد الأسلحة والتحقق منه يمكن أن تساهم مساهمة بناءة في بلوغ كل هدف من هذه الأهداف.

٨ - وعلى المستوى المفاهيمي، هناك من جهة عدة أفكار مشتركة بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم، وهناك من جهة أخرى الأفكار التقليدية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن بين هذه الأفكار زيادة فرص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقوات العسكرية والوزع والنوايا أي باختصار "الوضوح". وهناك فكرة هامة أخرى ذات صلة هي أثر التفاعل ومن شأن تعدد المصادر المستقلة للمعلومات أن يجعل الوضوح أكثر اقناعاً. وتدبير بناء الثقة فكرة ذات صلة أيضاً. فمن خلال الدليل الموثوق على الامتثال يمكن أن تتولد باطراد لدى الأطراف الثقة في بعضها بعضاً؛ ويمكن البرهنة على حسن النوايا. ومن الأفكار الهامة الأخرى ذات الصلة، اكتشاف عدم الامتثال. فعندما يكتشف عدم الامتثال، يمكن عندئذ للأطراف المشتركة في الصراع أو الأمم المتحدة حتى، وبما في ذلك، مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الانتهاكات. وتتوقف الحماية الذاتية وصيانة السلم والأمن على فعالية وسائل اكتشاف لعدم الامتثال.

٩ - وبالإضافة إلى اتقاء/حل المنازعات، تتركز باطراد جهود تحديد الأسلحة على الاهتمام بانتشار الأسلحة الحديثة. ويعد التقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة الذي تؤيده كندا عن الأمل:

"على المدى الأطول، في أن نتوصل إلى نهج أكثر إنصافاً وشمولاً للمراقبة المسؤولة للانتشار، ليس للأسلحة فحسب وإنما أيضاً لنظم الإيصال البعيدة المدى والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج". (الفقرة ٢٩).

وترى كندا أنه يجب أن تتضمن هذه النهج الأكثر إنصافاً وشمولاً لمراقبة الانتشار عناصر كافية وفعالة للتحقق.

١٠ - ومن النواحي الأخرى للتصورات الناشئة بشأن عملية تحديد الأسلحة في بيئة ما بعد الحرب الباردة التأكيد مجدداً في السعي إلى إقامة السلم والأمن الدوليين على المواءمة بين الترتيبات والوكالات الإقليمية. ويبدو أن الأمر ينطوي على جهود متعددة المستويات تكمل وتعزز بعضها بعضاً. فعلى المستوى الأعم، هناك عمليات واتفاقات عالمية تسعى إلى إشراك جميع الدول. ويلى ذلك مستوى يحرص التركيز على مجموعات معينة من الدول داخل نطاق مناطق محددة من العالم. وعلى غرار ما يشير إليه تقرير "الأبعاد الجديدة..."، يمكن زيادة تحسين جهود الحد من الأسلحة ونزع السلاح بالتركيز على "المناطق دون الإقليمية"، أو ما يمكن تسميته بالعمليات المحلية. وأخيراً، يمكن في فترة ما بعد الحرب الباردة الذهاب إلى أبعد من المناطق دون الإقليمية بما يشمل العمليات والاتفاقات فيما بين الدول التي تعالج تحديد الأسلحة.

١١ - وليس من الواضح كيف ستتطور الصلات بين هذه المستويات المختلفة لتحديد الأسلحة - العالمية والإقليمية والمحلية وفيما بين الدول. بيد أن هناك فيما يبدو تسليماً متزايداً بأهمية هذه الصلات وضرورة معالجتها على نحو أكثر منهجية ووضوحاً. ومن المحتمل أن تشتمل تلك الصلات على عناصر هامة للتحقق.

ولربما يكون الأوان قد آن لإجراء مزيد من الاستكشاف لفرص وتكاليف وفوائد تلك الصلات من حيث تأثيرها على التحقق ودور الأمم المتحدة فيه.

١٢ - ونظرا لأن الأفكار المتعلقة بعملية تحديد الأسلحة وبعنصر التحقق الملازم لها ما زالت قيد التطور، فإنه من الأهمية تكليف العمل الذي سبق أن أنجزته الأمم المتحدة في هذا المجال والتأسيس عليه. ففي خلال السنوات الثماني الأخيرة حققت الأمم المتحدة عددا من الإنجازات التي تعتبر من المعالم الهامة فيما يتصل بالتحقق. إذ اضطلعت بدور قيادي قيم في بناء توافق آراء دولي بشأن الطابع الأساسي للتحقق من اتفاقات تحديد الأسلحة من خلال اتخاذ عدد من قرارات الجمعية العامة ابتداء من عام ١٩٨٥ بدون تصويت ومن خلال أعمال هيئة نزع السلاح في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حيث وضعت بتوافق الآراء ١٦ مبدأ للتحقق من خلال التقرير الشامل الذي أعده في عام ١٩٩٠ فريق الخبراء الدوليين المؤهلين للاضطلاع بدراسة عن دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق. كما اضطلعت الأمم المتحدة بواجبات تنفيذية هامة فيما يتعلق برصد الامتثال للتعهدات بتحديد الأسلحة. ومن هذه المهام أنشطة تتصل بادعاءات عدم الامتثال لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، ومختلف عمليات حفظ السلم. وإزاء التغييرات الرئيسية التي طرأت على النظام الدولي وتزايد الخبرة العملية في تصميم وتنفيذ نظم التحقق أصبح من الملائم الآن استكشاف دور الأمم المتحدة من جديد في ميدان التحقق بجميع جوانبه.

١٣ - وقد خلص فريق الخبراء في تقريره لعام ١٩٩٠ إلى ضرورة أن تتوفر لكل نظام دولي أكثر سلما اتفاقات للحد من الأسلحة ونزع السلاح مع تدابير تحقق فعالة يمكن لجميع الدول أن تثق فيها، باعتبار ذلك إحدى الدعامات الرئيسية لهذا النظام. ونظرا لما للتحقق من الحد من الأسلحة ونزع السلاح من دور أساسي، ستدعو الحاجة إلى أن تعالج الأمم المتحدة جوانب التحقق المتعددة الأطراف باهتمام مطرد. إزاء تزايد أهمية المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد أقر الفريق أيضا بأن التغييرات الكبيرة التي كانت تحدث آنذاك في العلاقات بين الشرق والغرب قد تفوق تقديرات الفريق بكثير وتوحي بنهج جديدة لإشراك الأمم المتحدة في التحقق. فالأمم المتحدة لها من أسباب القوة ما لا يتوفر لأي جهة غيرها، مثل طابع عضويتها الذي يكاد يكون عالميا، الأمر الذي يؤهلها للاضطلاع ببعض الأنشطة المتعلقة بالتحقق.

١٤ - وأوجز فريق الخبراء استنتاجاته وتوصياته تحت ستة عناوين فرعية: القدرة على جمع البيانات، والمبادلات بين الخبراء والدبلوماسيين، ودور الأمين العام في تقصي الوقائع وغير ذلك من الأنشطة، واستخدام الطائرات في أغراض التحقق، والاستعانة بالسواتل، والاتجاه صوب نظام دولي للتحقق.

١٥ - ولا تزال كندا تؤيد التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير عام ١٩٩٠. وكما قدمت، فيما يتعلق بجمع البيانات، عدة اقتراحات لتأييد استحداث مصرف بيانات موحد للأمم المتحدة للمواد والبيانات المنشورة بشأن جميع جوانب التحقق.

١٦ - وفيما يتعلق بالمبادلات بين الخبراء والدبلوماسيين، تؤيد كندا توصية الفريق الداعية إلى أن تقوم الأمم المتحدة بتشجيع عقد حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريب عن التحقق والامتثال شاملة مجالات الخبرة التي تنفرد بها مثل حفظ السلم والامتثال لعدد من قرارات مجلس الأمن. ويمكن للعمل المضطلع به في هذا المجال على أساس وطني، أن يساهم أيضا مساهمة كبيرة في فعالية عملية التحقق وجدواها من حيث التكاليف.

١٧ - وسلم فريق الخبراء بأن خبرة الأمين العام في مجال تقصي الحقائق يمكن أن تفيد فيما يتعلق باتفاقات تحديد الأسلحة التي تفتقر إلى أحكام واضحة بشأن التحقق. وتعزيز قدراته على تقصي الحقائق يتوقف على الولاية المخولة له ويجب القيام بذلك على أساس كل حالة على حدة.

١٨ - ومن الأهمية الإشارة في هذا السياق إلى ما اضطلعت به مؤخرا الأمم المتحدة من أنشطة رصد مكثفة بناء على عدد من قرارات مجلس الأمن. ولم يكن هذا الجانب من عملية التحقق متوقعا عندما أنجز فريق الخبراء دراسته. وبالرغم من أن هذه التجربة كانت قصيرة الأمد نسبيا وأن مسؤولياتها كانت نتائج قرارات وجيزة لمجلس الأمن (لا نتائج مفاوضات طويلة)، هناك أوجه تشابه صارخة بينها وبين السياقات المتعددة الأطراف الأخرى ولا سيما من حيث عملية التنفيذ وإجراءاته، بدءا بجمع البيانات الأساسية، ومرورا بمرحلة التخفيض/التدمير وصولا إلى المشاكل المتصلة بالامتثال في المستقبل. ومن الوارد إلى حد كبير أن تأذن الأمم المتحدة بأنشطة أخرى للتحقق في المستقبل على هدى هذه الأسس وبعثات لتقصي الحقائق أو بعمليات لحفظ السلم. ولذلك فقد آن الأوان وأصبح من الملائم أن تستكشف، بمزيد من التفصيل، الدروس المفاهيمية والتنظيمية والتنفيذية التي توفرها تجربة الأمم المتحدة في الفترة التي تتخلل المرحلتين وأن تستكمل وأن تظل مواكبة للتغييرات التي تطرأ على البيئة سريعة التطور.

١٩ - ولم يصدر فريق الخبراء أية توصيات محددة في عام ١٩٩٠ بشأن استخدام الطائرات في أغراض التحقق. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه منذ تاريخ تقرير هذا الفريق أبرزت عدة تطورات هامة مناسبة المراقبة الجوية بالنسبة للأنشطة المتصلة بالتحقق. ومن ذلك استخدام الأمم المتحدة للصور الجوية ودعوة الأمم المتحدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لكي تتولى رصد مناطق حظر الطيران في يوغوسلافيا السابقة باستخدام طائرات الشبكة الجوية للإنذار والمراقبة (واكس)، وقيام القوة والمراقبين المتعددي الجنسيات في شبه جزيرة سيناء باستخدام الطائرات حاليا وتوقيع معاهدة السماوات المفتوحة.

٢٠ - وهكذا تزايد التسليم بجدوى استخدام الطائرات في سياقات التحقق ويمكن استخدام هذه الأداة القوية على نحو فعال في رصد الامتثال للاتفاقات المتفاوض عليها بشأن تحديد الأسلحة التقليدية أو للتعهدات المتصلة بتحديد الأسلحة في حالات محددة لاتقاء/حل الصراعات. ونظرا لأن الأمم المتحدة مطالبة بأن تكون ناشطة في تحديد الأسلحة، فإنه ينبغي استكشاف سبل جديدة لتحسين فعالية رصد الامتثال.

٢١ - ولم تصدر عن فريق الخبراء في تقريره لعام ١٩٩٠ أية توصيات بشأن استخدام السواتل. وفي هذا الصدد حدث منذ ذلك الحين عدد من التطورات الملحوظة آنذاك منها تزايد تحرك منظمة إقليمية اتحاد أوروبا الغربية - نحو استحداث قدرة متعددة الأطراف فيما يتعلق بسواتل التحقق وتوفير معلومات تتصل بالتحقق تستقى - في سياق الأمم المتحدة - من المصادر الوطنية (بما فيها الوسائل التقنية الوطنية). وأوجه التحسن في قدرة السواتل التجارية على التحليل وتزايد عدد مصادر السواتل التجارية من بين التطورات الملحوظة الأخرى التي جددت في هذا المجال.

٢٢ - ولم تصدر عن فريق الخبراء لعام ١٩٩٠ أية توصيات محددة بشأن وضع نظام دولي للتحقق على الرغم من أنه أشار بالفعل إلى أن ذلك الأمر يتوقف على حدوث تغييرات أخرى في البيئة السياسية وعلى متطلبات التحقق الناشئة عن أوجه التقدم المستمرة في تحديد الأسلحة. وكندا تتشاطر هذه الآراء، وما زال لديها تحفظات بشأن الأساس النظري لبدء هيئة "جامعة" للتحقق، فورا، في إطار الأمم المتحدة. فعلى العكس من ذلك تتوفر أسباب أكثر قوة لتأييد التحقق المتعدد الأطراف (بما في ذلك إسناد دور للمنظمات الدولية) في سياقات أضيق من حيث التركيز على القضايا أو التركيز على المناطق. وبعد كل هذا، فإن كندا تدرك الآثار المترتبة على تغير البيئة الدولية السياسية. ولا مناص من أن يتأثر دور الأمم المتحدة في التحقق بتطور التصورات المفاهيمية والسياسية بشأن عملية تحديد الأسلحة والتحقق.

٢٣ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٤٧ فإن كندا تقر بأن الأحداث السياسية الدولية قد سبقت الكثير من التوصيات الواردة في الدراسة التي أجراها فريق الخبراء في عام ١٩٩٠. فقد أنجزت هذه الدراسة عملا ممتازا ما زال قدر ملموس منه يحظى بأهمية كبيرة حتى في ظل البيئة الدولية الجديدة التي وجدت الأمم المتحدة نفسها في غمارها الآن، إذ وضعت تأسيسا على عدد من الإنجازات السابقة التي حققتها الأمم المتحدة لبناء توافق آراء دولي هام بشأن التحقق. بيد أن عددا من النتائج التي خلص إليها الفريق، كان يحمل أثر القيود السياسية التي كانت لا تزال متأصلة في أواخر عهد الحرب الباردة. وترى كندا أن إجراء دراسة متابعة للدراسة التي أجراها فريق الخبراء لعام ١٩٩٠ سيكون أمرا حسن التوقيت ومجدي. ومن شأن مثل هذه الدراسة أن تجرى تأسيسا على العمل الذي أنجز في دراسة عام ١٩٩٠ لا أن تكون تكرارا له. وستوفر أداة للأمين العام والدول الأعضاء للوقوف على التطورات الناشئة وتساعد الأمم المتحدة على القيام بدور قيادي عملي المنحى في ميدان التحقق يذهب إلى أبعد من توافق الآراء الدولي القائم اليوم بشأن هذا الموضوع. ودراسة المتابعة المقترحة لن تمس ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بإجراءاته المتصلة بعدم انتشار الأسلحة وتحديد الأسلحة.

٢٤ - وعليه، تقترح كندا إجراء دراسة متابعة تقدم إلى الدورة الخمسين في عام ١٩٩٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن لدراسة المتابعة هذه أن تتضمن ما يلي:

(أ) استعراض الدروس المستفادة من تجربة الأمم المتحدة الأخيرة في مجال التحقق فضلا عن التطورات الدولية الأخرى المتصلة بالتحقق للاستعانة بها في أنشطة الأمم المتحدة المقبلة في مجال التحقق؛

(ب) دراسة الكيفية التي يمكن أن يسهم بها التحقق في أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق باتقاء/حل الصراعات؛

(ج) تحديد السبل التي تمكن الأمم المتحدة من تعزيز عناصر التفاعل في مجال التحقق والمواءمة بين الاتفاقات فيما يتعلق بتحديد الأسلحة؛

(د) استكشاف الصلات المتبادلة والعناصر المتداخلة فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في أنشطة التحقق في السياقات العالمي والإقليمي والمحلي والمشارك بين الدول.

٢٥ - إن تحديد الأسلحة - بما في ذلك الاتفاقات المتفاوض عليها بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح والقيود المفروضة على الانتشار فضلا عن أنشطة إدارة الصراع - يمثل مكانة رئيسية في البرنامج العالمي الجديد للأمن. فالتقدم الاجتماعي والاقتصادي سيتحدد بقدر كبير في نهاية المطاف بنجاحنا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وترى كندا أن التحقق الكافي والفعال أمر أساسي لتأمين موثوقية هذه الجهود الأمنية. وزوال الحرب الباردة والأحداث التي وقعت في الخليج الفارسي وفي أجزاء أخرى من العالم قد طرحت بشكل جذري فرصا وتحديات جديدة لإقامة عالم أكثر عدلا وسلما. وكندا مقتنعة بأنه من واجب الأمم المتحدة أن تكون في مركز هذه العملية إذا أريد لنا النجاح وبأن دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق بجميع جوانبه يمثل عنصرا هاما في التصدي لهذه الفرص والتحديات.

— — — — —